

الاتحاد الدولي للاتصالات



ITU-T

قطاع تقييس الاتصالات
في الاتحاد الدولي للاتصالات

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

فلوريانوبوليس، 5 - 14 أكتوبر 2004

القرار 17 - تقييس الاتصالات وعلاقته بمصالح البلدان النامية

تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، التي تجتمع مرة كل أربع سنوات، المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

© ITU 2004

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المنشورة بأي وسيلة كانت إلا بإذن خطي مسبق من الاتحاد الدولي للاتصالات.

القرار 17

تقييس الاتصالات وعلاقته بمصالح البلدان النامية¹

(جنيف، 1996؛ مونتريال، 2000؛ فلوريانوبوليس، 2004)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (فلوريانوبوليس، 2004)،

إذ تضع في اعتبارها

اتساع مجال الدراسات التي يجريها قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات في إعداد توصيات تقنية وتشغيلية وتعريفية؛

وإذ تلاحظ

الصعوبات المتعددة التي تواجهها البلدان النامية في ضمان المشاركة الفعالة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات بكفاءة،

وإذ تدرك

أ) أن التطوير المنسق والمتوازن لشبكة اتصالات عالمية يحقق مصلحة متبادلة للبلدان المتقدمة والنامية، والحاجة إلى تحديد آلية لتمكين البلدان النامية من المشاركة في أعمال لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات والمساهمة فيها، وكذلك الحاجة إلى تقليل تكلفة المعدات مع مراعاة احتياجات ومتطلبات البلدان النامية؛

ب) أنه ما زالت هناك فجوة واسعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال تقييس الاتصالات،

وإذ تذكر

بأن أحد أغراض الاتحاد يتمثل في تعزيز التعاون الدولي من خلال التطوير المنسق والمتكامل لشبكة اتصالات عالمية تعود بالفائدة على الجنس البشري بأكمله،

وإذ تأخذ في الحسبان

الرقمين 190 و196 من الاتفاقية، والقرار 25 (المراجع في مراكش، 2002)، والفقرة 41 من الملحق 1 للقرار 71 (المراجع في مراكش، 2002)، والقرار 123 (مراكش، 2002) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

تقرر

1 تكليف مدير مكتب تقييس الاتصالات بأن يتعاون مع المكاتب الإقليمية للاتحاد، بما في ذلك إمكانية عقد اجتماعات للاتحاد في الأقاليم؛

2 تكليف مدير مكتب تقييس الاتصالات بتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية وخاصة منظمات البلدان النامية؛

3 بتزويد إدارات البلدان النامية بنسخة إلكترونية مجانية من أدلة الاتحاد وتوجيهاته، الخ، المتصلة بتنفيذ توصيات قطاع تقييس الاتصالات، وخاصة بشأن تخطيط شبكات الاتصالات وتشغيلها وصيانتها،

¹ في هذا القرار يستعمل مصطلح "البلدان النامية" بمعناه العام ويشمل أيضاً البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً.

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

بتزويد مكتب تقييس الاتصالات بكل الدعم اللازم بغرض:

- تشجيع وزيادة مشاركة البلدان النامية في أنشطة تقييس الاتصالات؛
- تقديم المساعدة والمشورة في مجال تنظيم وعقد اجتماعات إعلامية بشأن أعمال لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات؛
- مساعدة البلدان النامية بالدراسات المتصلة بالمسائل ذات الأولوية، مثل نقل الصوت باستعمال بروتوكول الإنترنت والتكنولوجيا المتنقلة والوسائط المتعددة، وما إلى ذلك؛
- تشجيع إنشاء وإدارة أفرقة تعنى بالمسائل السابقة؛
- العمل مع أعضاء القطاع والصانعين ومنظمات البحث والتطوير بالتحديد لتبادل المعلومات عن التكنولوجيات الجديدة ومتطلبات البلدان النامية بغية تحسين المشاركة الفعالة للبلدان النامية في أنشطة تقييس الاتصالات؛
- مساعدة البلدان النامية في صياغة مشاريع مسائل وتقديم اقتراحات؛
- تطوير أنشطة التقييس في المكاتب الإقليمية؛
- إطلاق حملة لترويج أنشطة التقييس من أجل جذب أعضاء قطاع جدد من البلدان النامية،

تكلف كذلك لجان الدراسات بما يلي:

- 1 اتخاذ الخطوات المناسبة لإجراء دراسات عن المسائل المتصلة بالتقييس التي تحددها المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات؛
- 2 مراعاة الخصائص المحددة لبيئة الاتصالات في البلدان النامية خلال عملية وضع المعايير في مجالات التخطيط، والخدمات والأنظمة والتشغيل والتعريفات والصيانة وصياغة حلول/خيارات تصلح للبلدان النامية كلما أمكن؛
- 3 الاستمرار في إقامة الاتصال مع لجان الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات، حسب الاقتضاء، عند صياغة توصيات جديدة أو مراجعة في قطاع تقييس الاتصالات بشأن الاحتياجات والمتطلبات الخاصة للبلدان النامية، من أجل توسيع جاذبية التوصيات وإمكانية تطبيقها في تلك البلدان.